أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023

The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Algeria during the Period 2000-2023

بوغازي حسينة[1] ، شرقرق سمير[2] / Boughazi Hassina[1] , Cherakrak Samir[2]

[1] جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، مخبر ECOFIMA، h.boughazi@univ-skikda.dz

[2] جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، مخبر ECOFIMA، s.cherakrak@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 14 /2025/08 تاريخ القبول: 25 /2025/12 تاريخ النشر: 31 /2025/12

ملخص: تهدف الدراسة قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي خلال 2000-2023، باستخدام بيانات سنوية للمؤشرات الاقتصادية المختلفة مثل فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي، النمو الاقتصادي، بالاعتماد على نموذج (**ARDL**)، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وأن زيادة فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي سيؤدي إلى التأثير ايجابيا في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

كلمات مفتاحية: شمول مالي، نمو اقتصادي، نموذج **ARDL**، مؤشرات الشمول المالي.

تصنيف JEL : **E58, G21, F43**

Abstract: The study aimed to measure the impact of financial inclusion on economic growth during 2000–2023, using annual data for various economic indicators such as commercial bank branches, (ATMs), and economic growth. Based on the (ARDL) model, the study found the existence of a long-term equilibrium relationship between financial inclusion indicators and economic growth, and that an increase in commercial bank branches and ATMs would have a positive effect on the economic growth rate in Algeria.

Keywords: Financial Inclusion; Economic Growth; ARDL Model; Financial Inclusion Indicators**.**

Jel Classification Codes: F43, G21, E58.

Résumé: L'étude visait à mesurer l'impact de l'inclusion financière sur la croissance économique durant 2000–2023, en utilisant des données annuelles relatives à divers indicateurs économiques tels que les succursales des banques commerciales, les distributeurs (DAB) et la croissance économique. En s'appuyant sur le modèle (ARDL), l'étude a mis en évidence l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les indicateurs de l'inclusion financière et la croissance économique, et que l'augmentation du nombre de succursales de banques commerciales et de DAB aurait un effet positif sur le taux de croissance économique en Algérie.

Mots-clés: Inclusion financière; Croissance économique; Modèle ARDL; Indicateurs d'inclusion financière. **Codes de classification de Jel**: **F43, G21, E58.**

المؤلف المرسل: شرقرق سمير، الإيميل: cherakrak_s@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعد الشمول المالي من المواضيع الأساسية التي تحظى باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، نظرا لدوره الحيوي في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فهو يشير إلى توفير الوصول إلى خدمات مالية متنوعة وآمنة للأفراد والشركات، بما في ذلك الحسابات البنكية، الائتمان، والتأمين، وبأسعار معقولة.

ومع ظهور أدوات تكنولوجية جديدة تتزايد أهمية الشمول المالي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مما يسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية. في هذا السياق، يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتحسين الإنتاجية، وتقليص التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من الدراسات العديدة التي تناولت أثر الشمول المالي في العديد من البلدان، فإن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر لا تزال موضوعا يحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل، ورغم ما بذلته الجزائر من جهود لتحسين النظام المالي، وبالتالي تطرح هذه الدراسة التساؤل الرئيسي التالي:

ما تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

الاسئلة الفرعية:

- ما هي مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟
- ما تأثير مؤشرات الشمول المالي (فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي) في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة قصيرة المدى ذات دلالة احصائية بين بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر
- هناك علاقة طويلة المدى ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر
- زيادة مؤشرات الشمول المالي (فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي) تؤدي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- قياس العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل؛
- فهم آليات تأثير الشمول المالي في الاقتصاد الجزائري وتحديد العوامل التي يمكن أن تعزز من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الشمول المالي.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في السياق الاقتصادي الجزائري، حيث أن:

- تعزيز الشمول المالي يمكن أن يسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ويحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- توفر الدراسة إطارا تحليليا دقيقا لفهم العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مما يساعد على وضع سياسات مالية فعالة؛
- المساهمة في تحسين السياسات الاقتصادية: توجيه صناع القرار نحو استراتيجيات مالية تدعم الشمول المالي بشكل مباشر.

منهج الدراسة: لقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تعريف الشمول المالي واهم مؤشراته في الجزائر، كما اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي لحالة الجزائر باستخدام نموذج **ARDL** .

تقسيم الدراسة: للوصول الى اهداف الدراسة السابقة الذكر قسمنا الدراسة الى:

- مراجعة الأدبيات من خلال التطرق الى تعريف الشمول المالي ومؤشراته وابعاده؛
- النظريات الاقتصادية الداعمة للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي؛
- تطور الشمول المالي في الجزائر ومؤشراته؛
- قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي الجزائري.

2. ماهية الشمول المالي: مؤشراته وأبعاده:

1.2 تعريف الشمول المالي:

تضمنت الأدبيات الاقتصادية العديد من التعريفات التي تركز على جوانب مختلفة من الشمول المالي، مثل الوصول إلى الخدمات المالية، استخدامها الفعلي، وتوافرها بشكل مستدام، نذكر منها:

التعريف الأول: تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "توفير الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، القروض، التأمين، والمدفوعات، لجميع الأفراد والشركات، خاصة أولئك الذين تم استبعادهم تاريخيا من النظام المالي التقليدي" (**World Bank W**.، 2014). يشمل هذا التعريف الأفراد والشركات من جميع الشرائح الاجتماعية، ولكنه يركز بشكل خاص على الفئات المهمشة والفقيرة.

التعريف الثاني: تعريف أكاديمية المال: يعرف الشمول المالي من قبل أكاديمية المال على أنه "القدرة على الوصول إلى أدوات التمويل والمساهمة في النظام المالي على نحو فعال وبسعر مناسب"، وهذا التعريف يبرز جانب الاستخدام الفعلي للأدوات المالية، وليس فقط الوصول إليها(**Atkinson & Messy, 2012**) . ، بمعنى آخر، لا يكفي أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية؛ بل يجب أن يكون لديهم القدرة على استخدامها بطريقة تلبي احتياجاتهم اليومية.

التعريف الثالث: تعريف مجلس الاستقرار المالي **FSB**: يعرف مجلس الاستقرار المالي الشمول المالي كعملية تتيح للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على الخدمات المالية بشكل آمن وفعال، مما يساعد في تعزيز الاستقرار المالي الشامل وتنمية الاقتصاد(**FBS, 2014**) . يرتكز هذا التعريف على ضرورة ضمان استقرار النظام المالي من خلال التوسع في شمولية الخدمات المالية.

عموما يمكن القول ان الشمول المالي هو مفهوم يشير إلى توفير الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والادوات المالية المناسبة والمتنوعة ، لجميع الأفراد والشركات، بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي أو موقعهم الجغرافي، مع ضمان إمكانية استخدامها بشكل فعال وبتكلفة معقولة. بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوات بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

2.2 مؤشرات الشمول المالي:

تعتبر مؤشرات الشمول المالي أدوات أساسية لقياس مدى انتشار الخدمات المالية وتوافرها للاستخدام في أي دولة، ويتضمن الشمول المالي كما تم تحديده في الأدبيات الاقتصادية، مجموعة من المؤشرات التي تساعد في قياس الوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها. هذه المؤشرات لا تقتصر على مجرد توفر الخدمات المالية، بل تمتد لتشمل جودة وفعالية استخدامها ومدى توافرها لجميع فئات المجتمع بشكل عادل ومستدام.

تم تطوير العديد من المؤشرات التي تستخدمها المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، ومؤسسة **GSMA**، وكذلك المنظمات المحلية في مختلف الدول، لقياس مستوى الشمول المالي في أي دولة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ- **مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية**: هناك عدة مؤشرات نذكر منها:

- نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابا مصرفيا

يعد هذا المؤشر من أبرز وأهم مؤشرات قياس الشمول المالي، والذي يعكس نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية، سواء في البنوك التقليدية أو في المؤسسات المالية الرقمية. على سبيل المثال، وفقا لتقرير **Global Findex** للبنك الدولي (2017)، فإن حوالي 69% من البالغين في العالم يمتلكون حسابًا مصرفيا، مما يشير إلى تحسن في الشمول المالي على مستوى العالم، ولكنه يعكس أيضًا الفجوة المستمرة في بعض الدول النامية.

تتفاوت هذه النسبة بشكل كبير حسب المناطق الجغرافية. في الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، تكون هذه النسبة مرتفعة للغاية، بينما في مناطق الدول النامية، مثل بعض الدول الأفريقية، لا يتجاوز هذا الرقم 20% **(Demirgüç-Kunt, Klapper, & Singer, 2018)** ، لذلك فإن هذا المؤشر يعد واحدا من الأدوات الرئيسية لتحديد مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المصرفية.

- تغطية شبكة الفروع المصرفية

إلى جانب امتلاك الأفراد حسابات مصرفية، فإن تغطية الشبكة المصرفية (أي وجود الفروع المصرفية والبنوك في المناطق الجغرافية المختلفة) يعد أيضا مؤشرا مهما. حيث تعتبر المناطق الريفية والنائية من أكبر التحديات أمام الشمول المالي، نظرا لانخفاض عدد الفروع المصرفية في تلك المناطق، لذا فإن قياس عدد الفروع المصرفية لكل 10,000 شخص في مختلف المناطق يعد مؤشرا أساسيا لقياس الشمول المالي. فبيانات البنك الدولي مثلا تشير إلى أن البلدان ذات الشبكات المصرفية الواسعة مثل الهند والبرازيل، قد تمكنت من توسيع نطاق الشمول المالي بشكل أسرع مقارنة بالدول التي تعاني من نقص في البنية التحتية المصرفية(**World Bank W., 2014**) .

ب- مؤشرات الاستخدام الفعلي للخدمات المالية:

- **نسبة الأفراد الذين يستخدمون الائتمان:** من أبرز مؤشرات الشمول المالي هو قياس نسبة الأفراد والشركات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الائتمان، سواء كانت قروضا استهلاكية، عقارية، أو استثمارية. يعتبر الائتمان أداة مالية هامة تساعد الأفراد والشركات على تلبية احتياجاتهم المالية، خاصة في البلدان النامية حيث غالبا ما يكون الوصول إلى الائتمان محدودا.

وفقا لتقرير **Global Findex** للبنك الدولي، في بعض البلدان النامية، مثل الهند ونيجيريا، لا يتجاوز نسبة الأفراد الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الائتمان 10% من إجمالي السكان، مما يعكس الفجوة الكبيرة في الشمول المالي في تلك الدول **(Demirgüç-Kunt, Klapper, & Singer, 2018)**، لذلك فإن هذا المؤشر يعكس درجة تمكين الأفراد من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنمية أعمالهم.

- **استخدام المدفوعات الرقمية:** مع تطور التكنولوجيا وظهور الخدمات المالية الرقمية، أصبح استخدام المدفوعات الرقمية (مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية، والمدفوعات عبر الإنترنت) مؤشرا بالغ الأهمية لقياس الشمول المالي. تتزايد أهمية هذا المؤشر في البلدان النامية حيث تساهم التكنولوجيا في سد الفجوات الموجودة في البنية التحتية التقليدية.

تشير الدراسات إلى أن حوالي 1.2 مليار شخص في البلدان النامية يستخدمون الهاتف المحمول للوصول إلى الخدمات المالية، مما يعكس أهمية المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي**(GSMA, 2020)** ، كما يشير تقرير **Global Findex** إلى أن هناك زيادة كبيرة في استخدام المدفوعات الرقمية في البلدان النامية، وهو ما يعزز من قدرة الأفراد على الوصول إلى المعاملات المالية بطريقة سهلة وآمنة.

- **تنوع الأدوات المالية:** يشير هذا المؤشر إلى مدى توفر التنوع في الأدوات المالية المستخدمة من قبل الأفراد والشركات. ففي العديد من الاقتصادات المتقدمة، تتوفر مجموعة واسعة من المنتجات المالية مثل القروض، التأمين، والمدفوعات الرقمية. أما في بعض الدول النامية، فقد تقتصر الأدوات المالية المتاحة على الحسابات المصرفية التقليدية فقط لذلك، فإن قياس عدد أنواع الخدمات المالية المتاحة يعد مؤشر مهم على مستوى الشمول المالي **(Beck, TDemirgüç-Kunt, & Levine, 2007, pp. 27-49)**.

ج- مؤشرات الاستدامة والجودة:

- **استدامة الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى قدرة الأفراد على الاستمرار في استخدام الخدمات المالية على المدى الطويل، وقد أظهرت الدراسات أن العديد من الأفراد في الدول النامية قد يبدأون باستخدام الخدمات المالية، ولكنهم قد يتوقفون عن استخدامها بسبب الرسوم العالية أو عدم وجود دعم كاف**(Carpena, Cole, Shapiro, & Zia, 2011)**، لذا يعد مؤشر الاستدامة مقياسا حيويا لقياس مدى استمرار الأفراد في استخدام الخدمات المالية على مدى سنوات.

- **تكلفة الخدمات المالية:** تعد تكلفة الخدمات المالية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على استخدام هذه الخدمات. الرسوم المصرفية المرتفعة، وتكاليف المعاملات، وأسعار الفائدة على القروض قد تؤدي إلى استبعاد الأفراد من النظام المالي، وبالتالي فإن قياس التكلفة المرتبطة باستخدام الخدمات المالية يعد من المؤشرات الهامة لقياس الشمول المالي.

- **مستوى حماية المستهلكين:** أحد المؤشرات الهامة التي تحدد نجاح الشمول المالي هو حماية المستهلكين. ذلك يشمل وجود تشريعات وسياسات لحماية حقوق الأفراد عند استخدام الخدمات المالية. تتضمن هذه السياسات ضمان الشفافية في الرسوم، وتوفير معلومات واضحة للمستهلكين، وحماية البيانات المالية الشخصية من التسرب أو السرقة.

د- مؤشرات أخرى متعلقة بالشمول المالي:

- **تنمية الثقافة المالية:** تشير الأدبيات إلى أن الثقافة المالية تعد أحد العناصر الرئيسية لتعزيز الشمول المالي، فالمعرفة المالية تمكن الأفراد من فهم كيفية إدارة أموالهم بشكل أفضل واستخدام الأدوات المالية المتاحة، لذلك يعد مؤشر الثقافة المالية أحد المؤشرات الأساسية في قياس الشمول المالي. تشير دراسة **OECD** إلى أن الدول التي تبنت برامج تعليمية مالية واسعة النطاق قد شهدت تحسنا في مستوى الشمول المالي بين السكان**(OECD, 2012)** .

على العموم مؤشرات الشمول المالي متعددة ومعقدة، حيث لا تقتصر على قياس الوصول إلى الخدمات المالية فحسب، بل تشمل أيضا استخدام هذه الخدمات بشكل فعال، وجودتها، واستدامتها. فمن خلال استخدام هذه المؤشرات، يمكن للباحثين وصناع السياسات الحصول على صورة شاملة عن وضع الشمول المالي في أي دولة واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينه. ففي البلدان النامية، بما فيها الجزائر، تظل التحديات المرتبطة بتحقيق الشمول المالي كبيرة، لكن الفرص الناتجة عن التطور التكنولوجي والتحسينات في الثقافة المالية قد تساهم في تسريع عملية الشمول المالي بشكل أكبر.

3.2. أبعاد الشمول المالي: للشمول المالي أبعادا رئيسية، نذكرها فيما يلي:

- **الشمول المالي المصرفي:** يتعلق هذا البعد بإتاحة الخدمات المصرفية التقليدية مثل الحسابات البنكية، والقروض، والتأمين، والادخار للجميع. يعمل الشمول المالي المصرفي على تعزيز تعبئة المدخرات وزيادة قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار. أظهرت دراسات مثل **Demirgüç-Kunt et al** سنة 2018 أن ارتفاع نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية يرتبط إيجابيا مع النمو الاقتصادي**(Demirgüç-Kunt, Klapper, & Singer, 2018)** ، إذ يمكن الأفراد من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرسمي، مما يزيد من النشاط الاقتصادي ويعزز الاستقرار المالي. في الجزائر، يعتبر الشمول المصرفي إحدى الأولويات في السياسات التنموية نظرا لأن نسبة كبيرة من السكان لا تزال غير متعاملة مع البنوك، مما يحد من القدرة على تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي.

- **الشمول المالي الرقمي:** يعد الشمول المالي الرقمي عنصرا متقدما يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتوسيع نطاق الخدمات المالية، بما في ذلك المحافظ الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمدفوعات الرقمية. يشير **Global Findex Database (2017)** إلى أن الشمول الرقمي أصبح مهما في تسريع وتيرة الشمول المالي عالميا، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعاني من نقص في الفروع المصرفية التقليدية في الجزائر، برزت أهمية الشمول الرقمي مع تزايد استخدام الهواتف الذكية والإنترنت، حيث يمكن أن تُقلل التكنولوجيا الرقمية من تكاليف تقديم الخدمات المالية وتوسيع قاعدة المستفيدين، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي **(Klapper, Lusardi, & Oudheusden, 2016)**.

3. الدراسات السابقة حول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

1.3 الدراسات المحلية: تمثل الجزائر موضوعا هاما للدراسة فيما يخص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، نظرا للتحديات التي تواجهها البلاد في توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز الاقتصاد. فيما يلي أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق الجزائري:

- دراسة ديب (2024): بعنوان "**The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Algeria**"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التمويل الشامل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2021 باستخدام نموذج إعادة التقدير لحساب المعلمات. شملت مؤشرات الشمول المالي عدد القروض من البنوك التجارية وعدد آلات الصراف الآلي لكل 100,000 نسمة وعدد فروع البنوك.

أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين القروض وآلات الصراف الآلي والنمو الاقتصادي، في حين كان لعدد فروع البنوك تأثير سلبي غير متوقع، مما يعكس تحديات هيكلية في النظام المصرفي الجزائري. أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات مالية موجهة لتحسين الكفاءة المصرفية وزيادة الوصول للخدمات المالية **(Dib, 2024, pp. 11–20)**

- دراسة قامت بها **Zenasni Soumia**، **Kitouni Imen** (2024)بعنوان:

"**Promoting financial inclusion for growth and development in Algeria: empirical analysis**" وقد هدفت إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020. باستخدام نموذج: الانحدار المتعدد (**Multiple Regression**). وقد توصلت الدراسة إلى أن توافر خدمات الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما عدم الاستخدام الفعلي لتلك الخدمات لا يؤدي إلى نفس التأثير. كما أن القروض والودائع لها أثر سلبي، مما يبرز الحاجة لتحسين جودة الشمول المالي وليس فقط كميته. **(Zenasni & Kitouni, 2024, pp. 146–160)**.

- دراسة قامت بها كل من ARAB Fatima Zohra، ALLALI Fatiha سنة 2023 بعنوان:
" **Measuring The Impact of Financial Inclusion And Digital Financial Services on The Level of Economic Activity in Algeria In Light of the Corona Pandemic**" وقد هدفت إلى قياس أثر الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر في ظل جائحة كورونا للفترة (2011-2021). باستخدام نموذج **ARDL**. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى علاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ، حيث تبين أن عدد البنوك، المقترضين، وحاملي بطاقات الائتمان تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، في حين أن عدد الصرافات الآلية له أثر سلبي، مما يتطلب تعزيز بنيتها التحتية **(ARAB & ALLALI, 2023, pp. 27–37)**

- دراسة بن حمودة وشريف (2022): بعنوان " **The effect of banking financial inclusion on Algeria's economic growth**"

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ركزت على مؤشرات مثل عدد الحسابات المصرفية، حجم القروض، وعدد الفروع البنكية.

أظهرت النتائج أن جميع مؤشرات الشمول المالي كان لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، مع اختلاف قوة التأثير بين المؤشرات، حيث كان حجم القروض أكثر تأثيرا مقارنة بعدد الفروع البنكية. أوصت الدراسة بتوسيع الخدمات المصرفية وتحسين جودة القروض لتعزيز النمو الاقتصادي **(Benhamouda & Cherif, 2022, pp. 101–118)**.

- دراسة قام بها **Azizzi Imad Eddine**و **Azzazoui Khaled** سنة 2022 بعنوان:
" **The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Algeria: An Econometric Analysis of the Period (2004-2019)**"

وقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المديين القصير والطويل **(Azizzi & Azzazoui, 2022, pp. 211-223)**.

- دراسة **Rakhrour, Benilles** (2021): بعنوان " **L'inclusion financière : un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي الشامل في الجزائر، مع استعراض الوضع الحالي للشمول المالي واقتراح التدابير الحكومية لتعزيزه. اعتمدت الدراسة منهجا تحليليا وصفيا مدعوما بدراسات وتجارب سابقة.

وقد توصلت إلى أن الشمول المالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، تقليص الفوارق في الدخل، والحد من الفقر، إلا أن الجزائر تعاني من تأخر ملحوظ في هذا المجال. أوصت بتطوير البنية التحتية المالية، تحديث أنظمة الدفع، وتعزيز حماية المستهلك المالي **(Rakhrour & Benilles, 2021, pp. 298–315)**.

تشير الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تركيز على أهمية تحسين البنية التحتية المالية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز دور التكنولوجيا المالية. واستخدمت معظم الدراسات منهجيات قياسية مختلفة لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، وفيما يلي تلخيص لتلك الدراسات:

الجدول 1: ملخص لاهم الدراسات السابقة

الدراسة	الفترة الزمنية	النموذج المستخدم	المؤشرات الرئيسية للشمول المالي	النتائج الأساسية
Dib (2024)	**2004–2021**	إعادة التقدير لحساب المعلمات	عدد القروض، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 نسمة، عدد فروع البنوك	القروض والصرافات الآلية أثر إيجابي، الفروع البنكية أثر سلبي
Zenasni & Kitouni (2024)	**1990–2020**	الانحدار المتعدد	توافر خدمات الشمول المالي، القروض، الودائع	التوافر الإيجابي، القروض والودائع أثر سلبي
ARAB & ALLALI (2023)	**2011–2021**	**ARDL + ECM**	عدد البنوك، عدد المقترضين، حاملي بطاقات	علاقة طويلة وقصيرة الأجل إيجابية لمعظم

المؤشرات، بينما الصرافات أثر سلبي	الائتمان، عدد الصرافات			
جميع المؤشرات إيجابية، القروض أكثر تأثيرًا	الحسابات المصرفية، القروض، الفروع البنكية	الانحدار الخطي المتعدد	2000–2020	Benhamouda & Cherif (2022)
أثر إيجابي قصير وطويل الأجل	مؤشرات عامة للشمول المالي	ARDL	2004–2019	Azizzi & Azzazoui (2022)
الشمول المالي يعزز النمو ويقلل الفقر، لكن الجزائر متأخرة	الوضع العام للشمول المالي	منهج وصفي تحليلي	غير محدد بدقة	Rakhrour & Benilles (2021)

المصدر: من اعداد الباحثين

2.3 دراسات دولية

تتناول الأدبيات الاقتصادية العديد من الدراسات التي استكشفت العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، باستخدام طرق تحليلية متنوعة، من بينها نموذج **ARDL (AutoRegressive Distributed Lag)**. يعتبر نموذج **ARDL** من الأدوات الإحصائية المتقدمة التي تستخدم لتحليل العلاقات طويلة الأجل والقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، وهو ما جعله أداة مثالية لدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

فيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج **ARDL**:

- دراسة يونغ وكيم (2013): بعنوان "الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية "ركزت الدراسة على فحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية باستخدام نموذج **ARDL** أشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وطويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. ووجد الباحثون أن التوسع في الخدمات المالية، مثل زيادة الوصول إلى الائتمان والخدمات المصرفية، يساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد وتعزيز الإنتاجية. استخدم الباحثون نموذج **ARDL** لتحليل البيانات عبر الزمن وتوصلوا إلى أن زيادة الشمول المالي في الدول النامية يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل **(Young & Kim, 2013, pp. 101-115)**.

- دراسة غاني وغاندي (2016): بعنوان "تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج **ARDL** في الهند"

اين تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام نموذج **ARDL** وجدت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية والخدمات المالية الرقمية يعزز النمو الاقتصادي في الهند. كما أظهرت الدراسة أن هناك تأثيرا إيجابيا للشمول المالي على الإنتاجية والنمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة. استخدم الباحثون نموذج **ARDL** لتحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في فترات زمنية قصيرة وطويلة الأجل، وأكدوا على أهمية استراتيجيات الشمول المالي في تحقيق النمو المستدام **(Ghani & Gandhi, 2016, pp. 210–225.)**.

- دراسة **Edmond & Anderson (2017)** " بعنوان": تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في أفريقيا: دراسة حالة باستخدام نموذج **ARDL**"تناولت تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث استخدم الباحثان نموذج **ARDL** لتحليل بيانات 15 دولة أفريقية على مدار عقد من الزمن. أظهرت النتائج أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، خصوصا في البلدان التي بدأت في تبني التكنولوجيا المالية مثل المدفوعات الرقمية. كما وجد الباحثون أن هناك تأثيرا طويل الأجل للشمول المالي على النمو الاقتصادي في معظم الدول المشاركة في الدراسة، ما يعكس أهمية الوصول إلى الخدمات المالية في تحفيز الاستثمارات وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية في هذه البلدان **(Edmond & Anderson, 2017, pp. 134–150)**

- دراسة **Smith & Williams (2020)**: بعنوان "دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام نموذج **ARDL**"

فحصت الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام نموذج **ARDL**. أظهرت الدراسة أن الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة،

خاصة عندما يتم دمج التقنيات المالية الحديثة مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية. وأكدت النتائج على أن التوسع في استخدام هذه الأدوات المالية يساعد في تحفيز الاستهلاك والاستثمار في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي في هذه الدول **(Smith & Williams, 2020, pp. 45–62)**.

- دراسة فاروق وأل-جابر (2021): بعنوان "الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: تحليل باستخدام نموذج **ARDL**"

تناولت دراسة **(Farouk, M., & Al-Jaber (2021** العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج **ARDL**. أظهرت الدراسة أن الشمول المالي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، مع التركيز على الدور الحيوي للتكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي. وأكد الباحثون أن البنوك الرقمية والمنصات المالية كانت محركا رئيسيا لتوسيع الشمول المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في دول الخليج **(Farouk & Al-Jaber, 2021, pp. 89–105) .**

عموما تركزت معظم الدراسات على أهمية تعزيز الشمول المالي في الجزائر كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت الاجتماعي. ومعظم الدراسات أوصت بضرورة تبني التكنولوجيا المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لتحقيق تقدم ملموس في الشمول المالي.

4. النظريات الاقتصادية الداعمة للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

تشير النظريات الاقتصادية إلى أن الشمول المالي يمثل ركيزة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يدعم تحقيق التنمية المستدامة من خلال آليات متعددة. وفقا لنظرية رأس المال البشري، يتيح الشمول المالي تمويل التعليم والرعاية الصحية للأسر منخفضة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين المهارات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية الفردية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل **(Beck, Demirguc-Kunt, & Levine, Finance, inequality, and the poor, 2007, pp. 27-49)** ، أما نظرية الانتشار التكنولوجي فتؤكد أن التكنولوجيا المالية تسهم في تحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية من خلال تقليل التكاليف وتوسيع نطاق المستفيدين، مما يعزز النشاط الاقتصادي بشكل عام **(Klapper, Lusardi, & Oudheusden, 2016)** ، اما من منظور نظرية النمو الداخلي، يوفر الشمول المالي قناة لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية، خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي **(King & Levine, 1993, pp. 717-737)** ،كما أن نظرية الحد من الفقر تبرز أهمية الشمول المالي في تمكين الأسر الفقيرة من الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير مشاريع صغيرة، مما يقلل من الفقر ويسهم في تحسين توزيع الدخل وزيادة المشاركة الاقتصادية **(Burgess & Pande, 2005, pp. 780-795)** ، أما نظرية الطلب الفعال ترى أن تمكين الأفراد من الوصول إلى التمويل يعزز القدرة على الاستهلاك والاستثمار، مما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يحفز عجلة النمو الاقتصادي **(Demirgüç-Kunt, Klapper, & Singer, 2018) .**

بناء على هذه النظريات، يظهر أن الشمول المالي ليس مجرد أداة لتحقيق العدالة المالية، بل هو محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية الشاملة.

كما لا حظ اخرون أن الشمول المالي يمكن أن يزيد من النمو الاقتصادي عبر الحد من الفقر **(Cull, Ehrbeck, & Holle, 2014)**، فالأدبيات النظرية الحديثة تقر أن الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الأفراد يمكن أن يغير خيارات إنتاجهم وتوظيفهم وبالتالي يمكن أن يقلل من الفقر (**Aghion and Bolton, 1997**؛ **Banerjee and Newman, 1993**).

كما يؤكد **Mehrotra (2009)** وآخرون أنه عندما يكون وصول لخدمات البنوك من قبل الأشخاص فهذا يعود بالفائدة لهم والمؤسسات المالية الرسمية، وهو ما يؤدي إلى نمو اقتصادي عال من خلال تأثير المضاعف ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد**(Mehrotra, Puhazhendhi, Nair, & Sahoo, 2009)** ..

كما أظهرت دراسات اخرى أن كل من الفقر والتفاوت لهما علاقة سلبية بالوصول إلى الخدمات المالية الرسمية ؛ (Beck et al., 2007؛ ؛ Burgess and Pande, 2005؛ Honohan, 2004؛ Honohan, 2008). اذ يعتقد **Rajan** أن الوصول الشامل

إلى منتجات التأمين والادخار وغيرها من المنتجات المالية سيؤدي إلى تقليل الفقر. سيحسن ذلك من مستوى معيشتهم من خلال زيادة مستويات الدخل **(Rajan, 2009, pp. 167-173)**.

كما أظهر أخرون أن الشمول المالي يمكن أن يخلق نموا أسرع، عن طريق نموذج المضاعف و يمكنه خلق مخرجات أكبر مقارنة بنموذج "تتبع الطلب" لتطوير القطاع المالي.

علاوة على ذلك، يزيد الوصول إلى الائتمان الرسمي من العمالة والتشغيل ويقلل من مشاكل البطالة في الاقتصاد. كما يثنى أيضا على دور التمويل الأصغر في إنشاء نظام مالي شامل يؤدي في النهاية إلى النمو، حيث يمكن للتعاونيات من الوصول إلى اغلب الفقراء من خلال أساليب التنمية التشاركية.

5. تطور الشمول المالي في الجزائر ومؤشراته

شهد الشمول المالي في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث تبنت الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات والسياسات الهادفة إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، سواء من خلال المؤسسات المصرفية التقليدية أو عبر الوسائل الرقمية. من أبرز هذه الإصلاحات إدخال القوانين التي تسهل الوصول إلى القروض الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الحوافز للشركات التي تستثمر في تكنولوجيا الخدمات المالية، ولكن رغم هذه الجهود، لا يزال هناك تحديات تواجه تحقيق الشمول المالي الكامل.

1.5 تطور الشمول في الجزائر

شهد قطاع الشمول المالي المصرفي في الجزائر تطورا محدودا على مدار السنوات الماضية. بدأت الجزائر في تحديث بنية القطاع المصرفي من خلال إنشاء مؤسسات مالية جديدة، وتطوير الخدمات المصرفية التقليدية مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وفقا لتقرير البنك الدولي فإن نسبة السكان الذين يمتلكون حسابا مصرفيا في الجزائر كانت منخفضة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. رغم ذلك، بدأت الجزائر في تحسين وتوسيع هذه الخدمات عبر عدة إصلاحات، مثل تقليص البيروقراطية في تقديم الخدمات المصرفية ورفع مستوى الشفافية**(World Bank .., 2018)** .

وفقا للتقارير فإن معدل الشمول المالي المصرفي بلغ في الجزائر حوالي 42% من البالغين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا والتي ارتفعت سنة 2021 الى حوالي 44% ، ويعتبر هذا الرقم أقل بكثير من المتوسط الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي بلغ حوالي 45%، وأقل بكثير من المتوسط العالمي ، ويشير ذلك إلى أن هناك العديد من الفئات الاجتماعية التي لا تزال بعيدة عن الوصول إلى الحسابات المصرفية التقليدية**(FRED, 2025)** .

كما أصبح الشمول المالي الرقمي أحد الأبعاد الرئيسية للشمول المالي في الجزائر، خاصة مع التطور الكبير في قطاع الاتصالات. في السنوات الأخيرة، أدت المبادرات الرقمية مثل "المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول" إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية، حيث كانت البنوك التقليدية غير قادرة على تلبية احتياجات السكان، بدأت الجزائر في تنفيذ مشاريع مثل "البطاقات البنكية الذكية" و"المحافظ الإلكترونية" لتسريع عملية الشمول المالي الرقمي. بحسب **Cherif & Oqba (2020)**، ساعدت هذه المبادرات في تقليل تكاليف الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الوصول إليها، مما أدى إلى زيادة في عدد المتعاملين مع البنوك.

على الرغم من ذلك، لا يزال الشمول المالي الرقمي يشهد تحسنا بطيئا، تشير تقارير البنك الدولي (2018) إلى أن حوالي 10% فقط من البالغين في الجزائر يستخدمون الخدمات المالية الرقمية مثل المحفظة الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية الإلكترونية. على الرغم من أن هذه النسبة تزايدت بشكل طفيف في السنوات الأخيرة، إلا أنها تظل أقل بكثير من العديد من الدول الأخرى في المنطقة، مثل مصر والمغرب.

أظهرت إحصائيات (**Global Findex (2021** أن الجزائر شهدت زيادة ملحوظة في استخدام الخدمات المالية الرقمية خلال العقد الأخير، على الرغم من أن نسبة مستخدمي الدفع عبر الهاتف المحمول أو المحافظ الإلكترونية ما زالت منخفضة مقارنة ببعض الدول الأخرى. في عام 2020، كانت 8% من البالغين في الجزائر يستخدمون الهواتف المحمولة لإجراء المدفوعات المالية أو تحويل الأموال، مقارنة بـ 5% في عام 2017.

كذلك حسب بيانات البنك المركزي الجزائري (2020)، تم إصدار حوالي 15 مليون بطاقة بنكية بنهاية عام 2020. في حين أنه يعد تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، لكن لا يزال استخدام هذه البطاقات منخفضًا بسبب قلة الوعي المالي والمشاكل المتعلقة بالثقة في النظام المالي التقليدي.

2.5 مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

وبناء على التقارير والبيانات حول الشمول المالي في الجزائر و التي تعكس مستوى الوصول إلى الخدمات المالية في البلاد نقدم المؤشرات التالية:

- نسبة السكان الذين يمتلكون حسابا مصرفيا

وفقا لتقرير البنك الدولي (2021)، فإن نسبة الأفراد في الجزائر الذين يمتلكون حسابا مصرفيا (سواء في البنوك التقليدية أو عبر القنوات الرقمية) قد شهدت بعض التحسن في السنوات الأخيرة. في عام 2020 بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا حوالي 30%، مقارنة بـ 28% في عام 2017. هذه الزيادة لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 69%، وكذلك عن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر بـ 45%.

ومن جهة أخرى فإن نسبة الأفراد الذين يستخدمون البطاقة البنكية في الجزائر لم تكن تتعدى 2% سنة 2000، لترتفع تدريجيا لتصل إلى 16% في عام 2023. وعلى الرغم من الزيادة، تظل النسبة منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية التي وصلت سنة 2023 الى 45% ، مما يعكس التحديات المتعلقة بالثقة في النظام المالي التقليدي.**(Global Findex 2021-2025)**

كذلك عرف استخدام بطاقات الدفع نمو مطرد في عدد بطاقات الدفع البنكية (**CIB**) المتداولة في الجزائر، حيث ارتفع العدد من 6,865,724 بطاقة سنة 2018 إلى 11,609,624 بطاقة سنة 2021، أي بمعدل نمو إجمالي يقارب 69% خلال أربع سنوات، ابصل سنة 2023 الى اكثر من 16 مليون بطاقة، وما يتطلب حاجة إلى تعزيز الوعي بشأن استخدام البطاقات في المعاملات اليومية، مع توفير مزيد من الفوائد للمواطنين من خلال تحفيزهم على استخدام هذه الوسائل بشكل أكبر.

الجدول 2 : عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة(2018–2023)

السنة	عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة
2018	6,865,724
2019	8,941,294
2020	9,621,017
2021	11,609,624
2023	16.510.000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على - Benachour, A Tarhlissia, L. (2024). Electronic payment systems i*n* Algeria. Financial Markets, Institutions and Risks, 8(1). P4.

-GIE Monteque , https://giemonetique.dz/ar/cartes/

ايضا شهد استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول نمو ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت العمليات بنسبة 31% في 2020 مقارنة بعام 2019، ثم استمرت الزيادة في 2021 بنسبة 15% اين وصل عدد العمليات 6.3 مليون عملية، هذا يشير إلى أن الجزائر تشهد توجها نحو المدفوعات الرقمية، خاصة مع التوسع في التكنولوجيا المالية وتزايد الاهتمام بالخدمات المصرفية الرقمية، كما تعكس هذه الزيادة تحسن البنية التحتية الرقمية، بدءا من عام 2022 شهدت الجزائر قفزة مهمة في تبني الدفع عبر الهاتف المحمول، خاصة باستخدام رموز **QR**.. وفقا لـ **GIE Monétique**، بلغ عدد المعاملات عبر الهاتف المحمول 26.7 مليون معاملة خلال النصف الأول من عام 2024، بزيادة 60% مقارنة بالفترة نفسها في عام 2023.

حيث انه في الربع الأول من 2024 وحده، ارتفع عدد المعاملات إلى 12.5 مليون معاملة، مقارنة بـ 7.6 مليون في الربع الأول من 2023، وهو ما يعادل زيادة تصل إلى 71%. **(GIE Monétique, 2024)**

. كما رصد تقرير من **Euronews** ارتفاعا عاما في المعاملات الرقمية بـ 71% خلال الربع الأول من عام 2024، مما يعكس تسارعا كبيرا نحو التحول الرقمي المالي في الجزائر

- **استخدام الإنترنت والخدمات الرقمية في المعاملات المالية:** أظهرت دراسات أن استخدام الإنترنت في الجزائر قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في الجزائر في 2021 حوالي 60% من السكان، وهو ما يساهم في تعزيز استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. كما أن الحكومة الجزائرية بدأت في تنفيذ سياسات لتسهيل الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك تحسين البنية التحتية الرقمية في المناطق النائية.

انطلاقا من عام 2000، كان استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر تقريبا منعدم، لكن منذ سنة 2015 بدأت الخدمات الرقمية تتطور تدريجيا اين وصلت سنة 2020 الى 8% من الأفراد يستخدمون هذه الخدمات، والتي ارتفعت إلى 12% في 2023، بينما شهد المعدل العالمي زيادة ملحوظة ووصلت إلى 75% في 2023، تظل الجزائر بعيدة عن المستوى المطلوب في هذا المجال. ومع ذلك، يظهر هذا التحسن البطيء في استخدام التقنيات الرقمية.

- **نسبة الأفراد الذين حصلوا على قروض مصرفية**

خلال الفترة من 2000 إلى 2023، شهدت الجزائر زيادة مستمرة في نسبة الأفراد الذين حصلوا على قروض مصرفية، حيث ارتفعت النسبة من 4% في عام 2000 إلى 15% في 2023، هذا التحسن يعكس بعض التحولات الإيجابية في تحسين الوصول إلى الائتمان، لكنه لا يزال أقل من المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط.

وبأكثر تحليل شهدت القروض نموا مستمرً طوال الفترة المدروسة. ففي عام 2000، كانت القروض تقدر بحوالي 993.7 مليون، لتصل في عام 2020 إلى 11,182.3 مليون .من جهة اخرى فإن الودائع أيضا شهدت نموا مستمرا، حيث ارتفعت من 1048.2 مليون في عام 2000 إلى 11,901.8 مليون في عام 2020 مما يعكس زيادة ثقة الأفراد والمستثمرين في النظام المصرفي.

الجدول 3: نسبة الأفراد الذين حصلوا على قروض مصرفية (2000–2023)

السنة	الجزائر(%)	المتوسط في الدول ذات الدخل المتوسط(%)
2000	4	15
2005	6	18
2010	8	20
2015	10	22
2020	13	25
2023	15	28

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:- تقارير البنك الدولي: 2000-2005-2010، **- تقارير بنك الجزائر:** 2015-2020-2023

من جهة اخرى، عرف عدد المستفيدين من التمويل الأصغر ازدياد ملحوظا، حيث ارتفع من 17231 ألف سنة 2007 إلى 50364 ألف سنة 2018. يعتبر هذا مؤشرا إيجابيا على زيادة دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الريادية، خاصة النساء(اكثر من 60%من المستفيدين نساء). وما يميز هذا النوع من التمويل ايضا هو ارتفاع نسبة المستفيدين من الشباب بحوالي 45% في 2020، مما يدل على أن التمويل الأصغر يعد أداة فعالة لتمويل المشاريع الريادية في فئة الشباب، لكن الملاحظ انه عرف عدد المستفيدين انخفاض ليصل الى 9246 مستفيد فقط بفعل الازمة الاقتصادية التي يعيشها البلد كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 4 :نسبة المستفيدين من التمويل الأصغر2018–2023

السنة	عدد المستفيدين من التمويل الأصغر (آلاف)
2018	50364
2019	42460
2020	22229
2021	14842
2022	9246
2023	15632

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angem

كذلك شهد التمويل الجماعي في الجزائر نمو بسيطا، أين تم دعم 50 مشروع في 2020، ليرتفع العدد إلى 75 مشروع في 2021. كما شهد إجمالي المبالغ المدفوعة للمشاريع زيادة كبيرة، حيث وصل إلى 25 مليون دينار جزائري في 2021، يظهر هذا أن التمويل الجماعي أصبح وسيلة مبتكرة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يوفر فرصا لتمويل المشاريع التي لا تستطيع الوصول إلى البنوك التقليدية.

فقد تم إدخال التمويل الجماعي إلى الإطار التنظيمي ابتداء من عام 2020 بعد أن كان يمارس دون ضوابط قانونية، حيث أوكلت الهيئة المنظمة لسوق المال (**COSOB**) مهمة الإشراف على تراخيص المنصات وتنظيم نشاطها. حاليا، توجد أربع منصات رئيسية نشطة هي: (2013)**Twiiza** ، **Chriky (2014)**، **Ninvesti (2019–2020)**، و**Kheyma (2020)** **(Sabah & Bentayeb, 2021, p. 455)**، ونذكر ان منصة **Zoomaal** سبعة مشاريع جزائرية مقابل 18 في المغرب وتسعة في تونس، أي ما يعادل 21% من إجمالي تمويلات المغرب العربي، بينما حققت الجزائر 7% فقط من المشاريع الممولة في منطقة المغرب العربي على منصة **Kickstarter (Khodheir & Ouguenoun, 2021, p. 426)**. وتبقى التجربة الجزائرية محدودة من حيث النضج بسبب قصور التشريعات وضعف البنية التحتية الرقمية حيث بينت دراسة **Babas (2023)** أن منصة **Chriky** مولت 170 مشروعًا في 34 ولاية، في حين ركزت **Kheyma** على المبادرات التضامنية والتبرعات من الجالية بالخارج **(Babas, 2023, pp. 71–90)**

- الفجوة الجغرافية في الشمول المالي (المناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية)

من خلال تحليل الجدول يلاحظ ان هناك تباين كبير في مستوى الشمول المالي بين المناطق الحضرية والريفية في الجزائر، فالمناطق الحضرية شهدت تحسنا ملحوظا في الوصول إلى الخدمات المالية انتقل من 10% في 2000 إلى 45% في 2023، بينما المناطق الريفية لم تتعدى النسبة 30% فقط في 2023.

كذلك فإن إحدى أكبر التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر هي عدم الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية، فحسب تقرير البنك الدولي (2018)، فإن حوالي 65% من سكان المناطق الريفية في الجزائر لا يمتلكون حسابا مصرفيا ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. لذلك فإن التوسع في الشمول المالي الرقمي يمكن أن يسهم في معالجة هذا الفارق، فنسبة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية منخفضة جدا، حيث كانت حوالي 12% في 2018 وارتفعت تدريجيا إلى 25% في سنة 2020 لتصل سنة 2023 الى 30% مقابل 45 للمناطق الحضرية . وهذا يعكس الفجوة في توفر الخدمات المصرفية في المناطق الريفية.

الجدول 5: الفجوة الجغرافية في الشمول المالي (المناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية)(2000–2023)

السنة	المناطق الحضرية(%)	المناطق الريفية(%)
2000	10	4
2005	14	6
2010	18	8
2015	24	10
2020	40	25
2023	45	30

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- **تقارير البنك الدولي**: 2000-2005-2010.
- **تقارير بنك الجزائر**: 2015-2020-2023

-عدد الوكالات البنكية في الجزائر

الجدول 06 : تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر 2010–2023:

	2010	2015	2020	2021	2022	2023
عدد الوكالات	1303	1469	1578	1605	1627	1649

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

عرف عدد وكالات القطاع المصرفي تطور ملحوظا في الفترة بين 2010 و 2023حيث انتقل عدد الوكالات من 1303 وكالة سنة 2010 إلى 1605 وكالة سنة 2021 لتصل سنة 2023 الى 1649 وكالة، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع عدد وكالات البنوك الوطنية والأجنبية، بينما شهد عدد المؤسسات المالية نموا بسيطا من 81 مؤسسة سنة 2011 إلى 97 مؤسسة سنة 2021 .

كما نلاحظ أن عدد وكالات البنوك العمومية أكثر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة، وهذا راجع إلى إستراتيجية الدولة لإنشاء الوكالات في كل الولايات، حيث إن توزيع الوكالات على المستوى الوطني غير متكافئ، إذ نجد أن وكالات القطاع الخاص تتركز في ولايات الشمال في العموم.

-عدد مراكز البريد في الجزائر.

الجدول07: تطور عدد مراكز البريد في الجزائر 2008–2023:

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المراكز	3300	3357	3398	3453	3498	3633	3533	3585
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المراكز	3654	3743	3811	3862	3984	4055	4189	4220

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

تتميز مراكز بريد الجزائر على غرار البنوك بالانتشار الواسع عبر كافه المناطق الوطن ومن خلال الجدول السابق فإنه في سنه 2008 كانت 3300 وسنه 2018 بلغه 3811 مركزا و هو ما يبين ان الزيادة والمقدر بـ 511 مكتب بريد في 10 سنوات كامله تعتبر ضئيلة نوعا ما اذا ما قورنت بزياده عدد سكان البلد في نفس الفترة ان عدد مراكز البريد اكبر بأكثر من ضعف بالمقارنة مع الوكالات البنكية والمالية المجتمعة، لتصل سنة 2023 الى 4220 وكالة.

- مؤشر عدد أجهزة الدفع الالكتروني وعدد الصرافات الآلية

بين عامي 2008 و2023، شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في بنية الدفع الإلكتروني. حيث ارتفع عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (**POS**) من 1984 جهازا في عام 2008 إلى أكثر من 3035 جهازا في عام 2015. كما زاد عدد الصرافات الآلية (**ATMs**) من 544 إلى 570 جهازا خلال نفس الفترة رغم أن الانتشار كان بطيئا، خاصة خارج المراكز الحضرية. ، فقد شهد منذ عامي 2020 و2023 التحول الرقمي تسارعا ملحوظا نتيجة انتشار بطاقات الدفع البنكية والبريدية. حيث ارتفع عدد الصرافات الآلية من 2826 إلى 3793 جهازا، وتضاعفت عمليات الدفع الإلكتروني بفضل جائحة كورونا وما تبعها من تحفيز حكومي وتشريعات تدعم التجارة الإلكترونية. على الرغم من هذا النمو، يبقى التوزيع الجغرافي غير متوازن.

عموما ، نلاحظ تحسنا تدريجيا في الشمول المالي في الجزائر منذ عام 2000 وحتى 2023. على الرغم من الزيادة في عدد الحسابات المصرفية، واستخدام البطاقات البنكية، والخدمات المالية الرقمية، لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تحقيق شمول مالي شامل على مستوى جميع الفئات السكانية، خاصة في المناطق الريفية.

6. قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي الجزائري.

لقياس اثر الشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000-2023 تم صياغة نموذج باستخدام يضم متغيرات فروع البنوك التجارية ، ماكينات الصراف الآلي ، النمو الاقتصادي ، حيث تفترض العلاقة الطردية بين فروع البنوك التجارية ماكينات الصراف الآلي من جهة و معدل النمو الاقتصادي من جهة اخرى، وبالتالي فإن صياغة النموذج يكون كالتالي:

$$GDP = f(BRCH, ATM)$$

حيث أن:

BRCH: فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)

GDP: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي بالدينار الجزائري.

ATM: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)

وتكتب الصيغة العامة لنموذج **ARDL** في صورة معادلة رياضية كما يلي:

$$\Delta GDP_t = \kappa_0 + \sum_{i=1}^{p'} \beta'_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{j=0}^{q'_1} \gamma'_j \Delta BRCH_{t-j} + \sum_{k=0}^{q'_2} \delta'_k \Delta ATM_{t-k} + \psi EC_{t-1} + u_t$$

1.6 اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي (**GDP**)، و فروع البنوك التجارية (**BRCH**)، ماكينات الصراف الآلي (**ATM**)، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (**Augmented Dickey-Fuller**) لجذور الوحدة، و اختبار **Phillips Perron** ، الذي يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، و يتم اجراء هذا الاختبار في أربعة مراحل ، والنتائج كانت في الجدول.

الجدول 08: نتائج استقرارية متغيرات الدراسة

اختبار **ADF**						
المتغيرات	**المستويات**			**الفروق**		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
GDP	0.859966 (0.9926)	3.974807- (0.0257)*	3.414309 (0.9994)	4.827424- (0.0010)	4.975566- (0.0036)	2.667286- (0.0102)
BRCH	1.662530- (0.4360)	1.027734- (0.9199)	1.415522 (0.9562)	3.756408- (0.0103)	4.005151- (0.0242)	3.557505- (0.0011)
ATM	0.32039- (0.9068)	2.689956- (0.2490)	2.040704 (0.9873)	4.087331- (0.0049)	(3.801905- 0.0361)	1.454038- *(0.1324)
اختبار **P-P**						
المتغيرات	**المستويات**			**الفروق**		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
GDPGR	1.797617 (0.9995)	-1.569618 (0.7735)	4.672365 (0.9999)	-3.662489 (0.0126)	-4.006387 (0.0242)	-2.624071 (0.0113)
BRCH	-1.650924 (0.4417)	-1.182459 (0.8904)	1.415522 (0.9562)	-3.728561 (0.0109)	-4.064897 (0.0215)	-3.566683 (0.0011)
ATM	0.127679 (0.9609)	-2.704412 (0.2438)	2.040704 (0.9873)	-4.087331 (0.0049)	-3.801905 (0.0361)	-2.660779 (0.0103)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري **ADF** و **PP** الى ان نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية احصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها.

أما عند الفرق الاول فإن كل المتغيرات كانت مستقرة في الفرق الاول، عند مستوى معنوية 1%و5% و10%، ونستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي **CI~1)**. وبالتالي فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق لنا شرط استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (**ARDL**).

2.6 تحديد فترة الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الابطاء المثلى، بناء على قيم معيار**Akaike** فأن مدد الإبطاء الزمني (4.4.4) ، والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار حيث تشير القيم (4)، (4)، (4) إلى عدد مدد التخلف الزمني للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب. وكانت نتائج الاختبار كما في الشكل:

الشكل 1: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار **Akaike** لنموذج (**ARDL**)

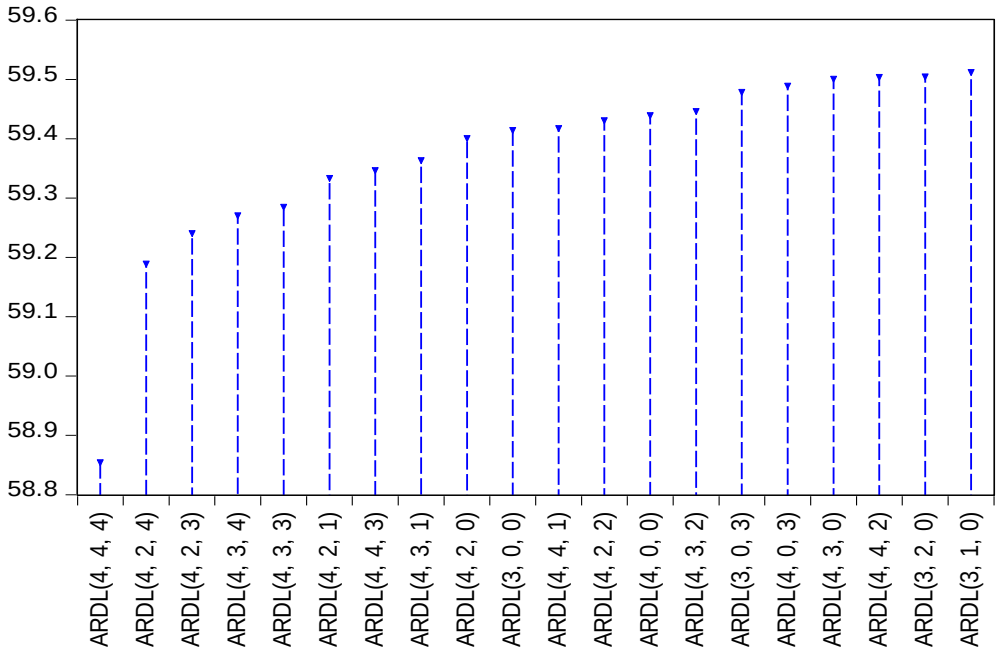

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

3.6. **اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)**: العمل على اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (**Bounds Test**) ، حيث يتم استخدام اختبار (**F-Statistic**) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (**F**) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (**F**) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية (**4.646730**) **F** لاختبار **Wald** أكبر من الحدود العليا (**I1 Bound**) لدرجات معنوية كل من ، (2.5%)، (5%)، (10%)، والتي كانت على التوالي (4.38)، (3.87)، (3.35)، ومنه نرفض فرضية العدم، أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

الجدول 09: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (**Bounds Test**) لنموذج **ARDL**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.646730	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

4.6.تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL: بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة نموذج **ARDL** ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 10: نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج **ARDL**.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BERCH	2.716641	1.263851	2.149495	0.0843
ATM	0.041800	0.081057	0.515690	0.6281
C	-12.19540	5.799009	-2.103015	0.0894
EC = GDP - (2.7166*BERCH + 0.0418*ATM -12.1954)				

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- إشارة معامل **BRCH** موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين **BRCH** ومعدل النمو الاقتصادي، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى **10**% (**P = 0.0843**)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل **2.71**، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من **BRCH** إلى معدل النمو الاقتصادي، وتشير هذه القيمة على المدى الطويل، كل زيادة بوحدة واحدة في عدد الفروع البنكية ترتبط بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.7166 وحدة ، وهو أثر إيجابي يدعم فرضية أن التوسع الجغرافي للبنوك يعزز النشاط الاقتصادي عبر تحسين الوصول للخدمات المالية..

- إشارة معامل **ATM** موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين **ATM** ومعدل النمو، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% (**P = 0.6281**)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل **4.18**،

رغم أن الإشارة موجبة، فإن التأثير طويل الأجل لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي ليس ذا دلالة إحصائية في العينة المدروسة. قد يعود ذلك إلى أن الأثر الكمي لماكينات الصراف الآلي يظهر بشكل أوضح في الأجل القصير، أو أن أثرها الكلي على النمو أقل مقارنة بالفروع البنكية التي تمثل مراكز متكاملة للخدمات.

وتكتب العلاقة الطويلة الاجل على الشكل:

EC = GDP - (2.7166*BERCH + 0.0418*ATM -12.1954)

تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

من خلال الجدول التالي:

الجدول 11: نتائج اختبار العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL.

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/11/25 Time: 21:21				
Sample: 2000 2023				
Included observations: 20				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.719705	0.164382	4.378250	0.0072
D(GDP(-2))	-1.473109	0.417714	-3.526600	0.0168
D(GDP(-3))	-2.088342	0.510884	-4.087703	0.0095
D(BRCH)	1.14E+13	4.20E+12	0.000000	0.0000
D(BRCH(-1))	-3.08E+13	6.23E+12	0.000000	0.0000
D(BRCH(-2))	-4.99E+12	4.05E+12	0.000000	0.0000
D(BRCH(-3))	-1.94E+13	6.55E+12	0.000000	0.0000
D(ATM)	1.84E+12	6.78E+11	0.000000	0.0000
D(ATM(-1))	-4.10E+12	1.20E+12	0.000000	0.0000
D(ATM(-2))	-4.42E+12	9.28E+11	0.000000	0.0000
D(ATM(-3))	-6.72E+12	1.73E+12	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-2.181461	0.400022	-5.453354	0.0028
R-squared	0.852062	Mean dependent var		1.40E+12
Adjusted R-squared	0.648648	S.D. dependent var		1.84E+12
S.E. of regression	1.09E+12	Akaike info criterion		58.55459
Sum squared resid	9.49E+24	Schwarz criterion		59.15203
Log likelihood	-573.5459	Hannan-Quinn criter.		58.67122
Durbin-Watson stat	2.932107			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد كانت قيمته سالبة (-2.181461) ومعنوية (0.0028)، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن حوالي 218.14% من انحراف قيمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (2.181461/1=0.45) أي

ما يقارب 0.45 سنة من أجل الوصول إلي قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 218% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل النمو في الفترة الزمنية السابقة (**t-1**) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (**t**) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغير التفسيري

وعليه في المدى القصير تشير النتائج إلى أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي لها أثر معنوي على التغير الحالي، حيث كانت قيمة المعامل لـ**D(GDP(-1))** موجبة (0.7197) ومعنوية عند مستوى 1%، مما يعكس وجود أثر استمراري للنمو الاقتصادي. في المقابل، أظهرت التأخيرات الثانية والثالثة (**D(GDP(-2))** و**D(GDP(-3))** قيماً سالبة ومعنوية، وهو ما قد يعكس تأثيرات تصحيحية بعد فترات النمو السابقة.

بالنسبة لمتغير **BRCH**، أظهرت النتائج أن الزيادة الفورية في عدد الفروع البنكية (**ΔBRCH**) تؤثر إيجابياً وبقوة على النمو الاقتصادي، بينما كانت بعض التأخيرات ذات تأثير سلبي ومعنوي، مما يشير إلى أن الأثر الإيجابي المباشر قد يتراجع على المدى القصير نتيجة التكاليف التشغيلية أو محدودية الطلب الفوري على الخدمات الجديدة.

أما بالنسبة لمتغير **ATM**، فقد أظهر تأثيراً آنياً موجباً على النمو، مما يعكس دور البنية التحتية الرقمية في تسهيل المعاملات المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن التأثيرات المتأخرة كانت سالبة، ما قد يعكس مرحلة من التباطؤ أو إعادة التوازن بعد التوسع في البنية التحتية.

5.6. اختبار صلاحية النموذج واستقراريته:

- اختبار **Jarque-Bera**: يظهر من الشكل نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.576001 وهي أكبر من 5%، وبالتالي بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل2: اختبار Jarque-Bera

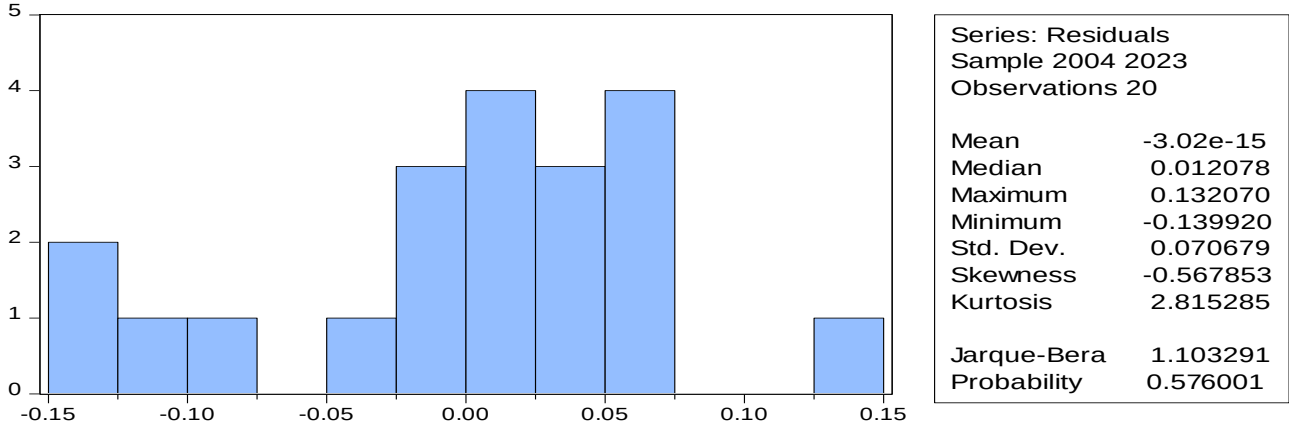

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

- اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج **Ramsey RESET Test**

تظهر النتائج في الجدول ان القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر هي 0.2898 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي فإن الشكل الدالي للنموذج المقدر سليم وخلوه من مشكلة عدم التحيز.

الجدول12: اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) BERCH BERCH(				
-1) BERCH(-2) BERCH(-3) BERCH(-4) ATM ATM(-1) ATM(-2) ATM(-3)				
ATM(-4) C				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	1.218920	4	0.2898	
F-statistic	1.485766	(1, 4)	0.2898	

F-test summary:		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

- إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج: من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى إختبار: **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (0.0862) باحتمال اكبر من 5% (0.1337)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 13 : نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.187515	Prob. F(2,3)	0.0862
Obs*R-squared	16.09757	Prob. Chi-Square(2)	0.0003

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

- تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) النموذج: هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(**ARCH**)، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.3729) باحتمال أكبر من 5% (0.837430)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 14: نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.837430	Prob. F(1,17)	0.3729
Obs*R-squared	0.892010	Prob. Chi-Square(1)	0.3449

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج:

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **Cumulative Sum of Recursive Residual TEST) CUSUM** واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUM OF SQUARES TEST)** ، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب ان يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات والسكون كما يوضح الشكل التالي:

الشكل3: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج

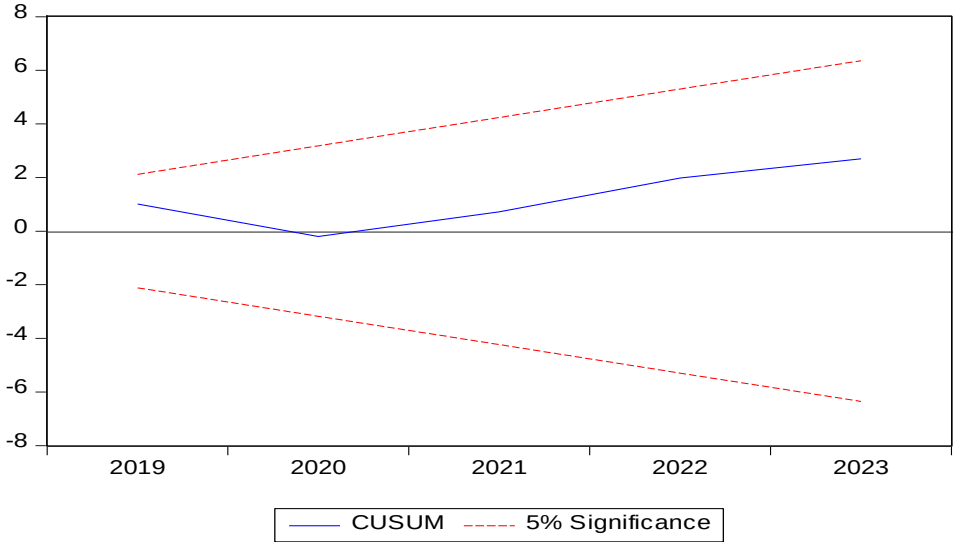

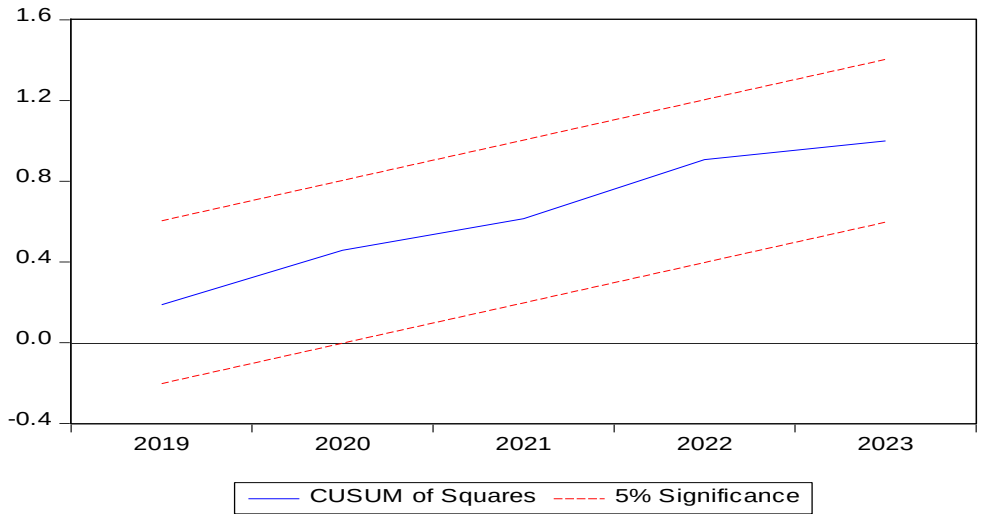

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews10

7. تحليل النتائج:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج ندرجها كالتالي:

توافق النتائج مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن البنية التحتية المالية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتوسيع قاعدة العملاء في النظام المصرفي. التأثيرات الإيجابية الفورية لكل من عدد الفروع البنكية وماكينات الصراف الآلي على النمو تعكس دور القنوات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي، سواء عبر تسهيل الوصول إلى التمويل أو تسهيل المعاملات النقدية.

ومع ذلك، فإن التأثيرات السالبة لبعض الفترات المتأخرة قد تفسّر في ضوء التكاليف المرتفعة المرتبطة بإنشاء وتشغيل البنية التحتية، أو بفجوة زمنية بين الاستثمار في البنية التحتية وتحقيق العوائد الاقتصادية. كما أن سرعة التصحيح العالية قد تعكس مرونة كبيرة في التفاعل بين النظام المالي والنشاط الاقتصادي، لكنها قد تشير أيضا إلى حساسية مفرطة للعوامل الخارجية أو السياسات الاقتصادية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن معامل الفروع البنكية (BRCH) جاء موجبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى 10%، مما يشير إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين عدد الفروع البنكية ومعدل النمو الاقتصادي. هذه النتيجة تتماشى مع النظرية الاقتصادية التي ترى في التوسع الجغرافي للبنوك عاملا محفزا للنشاط الاقتصادي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. من حيث التوافق مع الأدبيات، نجد أن هذه النتيجة تتسق مع ما توصل إليه كل من **ARAB & ALLALI (2023)**، و**Benhamouda & Cherif (2022)**، و**Azizi & Azzazoui (2022)**، و**Rakhrour & Benilles(2021)**، الذين أشاروا جميعا إلى الأثر الإيجابي للفروع البنكية على النمو. بالمقابل، تختلف النتيجة عن ما توصل إليه(**Dib (2024** الذي وجد أثرا سلبيا للفروع البنكية، كما أن نتائج **Zenasni & Kitouni (2024)** لم تحدد أثر الفروع بشكل مباشر، لكنها أكدت الأثر الإيجابي لتوافر الخدمات المصرفية بوجه عام.

أما فيما يتعلق بماكينات الصراف الآلي (ATM)، فقد أظهرت النتائج أن معاملها موجب لكنه غير ذو دلالة إحصائية، ما يعني أن أثرها طويل الأجل على النمو الاقتصادي ليس معنويا في العينة المدروسة. هذا يتعارض مع معظم الدراسات السابقة التي توصلت إلى أثر معنوي وواضح للصرافات الآلية، سواء كان إيجابيا كما في **Dib (2024)** و **Benhamouda & Cherif (2022)** و**Azizi & Azzazoui (2022)**، أو سلبيا كما في **ARAB & ALLALI (2023)**. ويرجع ضعف الدلالة الإحصائية في هذه الدراسة إلى خصوصية الفترة الزمنية أو طبيعة المتغيرات المدرجة في النموذج، أو إلى أن أثر ماكينات الصراف الآلي يظهر بشكل أكبر في الأجل القصير مقارنة بالأجل الطويل.

في الأجل القصير، أظهرت النتائج أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر معنوياً على التغيرات الحالية، حيث كان معامل D(GDP(-1)) موجباً (0.7197) ومعنوياً عند مستوى 1%، في حين كانت معاملات التأخيرات D(GDP(-2)) و

D(GDP(-3)) سالبة ومعنوية، بما يعكس وجود تأثيرات تصحيحية بعد فترات النمو السابقة. كما تبين أن الزيادة الفورية في عدد الفروع البنكية (ΔBRCH) تؤثر إيجابياً وبشكل قوي على النمو، إلا أن بعض التأخيرات أظهرت تأثيراً سلبياً، مما قد يعكس عبء التكاليف التشغيلية أو محدودية الطلب الفوري على الخدمات الجديدة. بالنسبة لمعامل ΔATM، فقد أظهر أثراً آنياً موجباً على النمو، مما يبرز دور البنية التحتية الرقمية في تسهيل المعاملات وتحفيز النشاط الاقتصادي، لكن مع تسجيل تأثيرات متأخرة سالبة قد تشير إلى فترة إعادة التوازن بعد التوسع في هذه البنية.

بصورة عامة، يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة تتفق مع الأدبيات في التأكيد على الأثر الإيجابي للفروع البنكية على النمو الاقتصادي، بينما تظهر اختلافا ملحوظا في ما يخص ماكينات الصراف الآلي، حيث لم يتم التوصل إلى دلالة إحصائية قوية لأثرها طويل الأجل في السياق الجزائري خلال فترة الدراسة.

8. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023، وذلك باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة.(ARDL)

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي. حيث تبين أن كل زيادة بوحدة واحدة في عدد الفروع البنكية ترتبط بزيادة قدرها 2.71 وحدة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد أن التوسع الجغرافي للبنوك يسهم في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تحسين الوصول للخدمات المالية.

كما اشارت النتائج الى أن الأثر طويل الأجل لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على النمو الاقتصادي لم يكن واضحا إحصائيا في العينة المدروسة، وقد يعود ذلك إلى أن تأثيرها يظهر بشكل أكبر في الأجل القصير أو أن دورها الكلي أقل مقارنة بالفروع البنكية كمراكز متكاملة للخدمات.

من جهة أخرى، تؤكد النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني أن حوالي 218.14% من الانحرافات قصيرة الأجل في النمو الاقتصادي يتم تصحيحها سنوياً، بحيث يستغرق الأمر نحو 0.45 سنة للوصول إلى الوضع التوازني.

وبناء على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة:

- مواصلة الاستثمار في البنية التحتية المالية وتوسيع التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية.
- تعزيز الابتكار المالي الرقمي ودعم انتشار وسائل الدفع الإلكتروني.
- وضع سياسات مالية ونقدية محفزة لدمج الفئات غير المشمولة ماليا في الدورة الاقتصادية الرسمية.
- العمل على تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لضمان الاستقرار المالي وحماية المستهلك.

9. المراجع:

ARAB, F., & ALLALI, F. (2023). Measuring the impact of financial inclusion and digital financial services on the level of economic activity in Algeria in light of the Corona pandemic. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship (JEGE), 6(4)*, 27–37.

Atkinson, A., & Messy, F. (2012). *Measuring Financial Literacy: Results of the OECD / International Network on Financial Education (INFE) Pilot Study*. OECD.

Azizzi, I., & Azzazoui, K. (2022). The impact of financial inclusion on economic growth in Algeria: An econometric analysis of the period (2004-2019). *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, 16(2)*, 211-223.

Babas, M. (2023). The contribution of the crowdfunding industry to promoting financial inclusion goals: Case study of Chriky and Kheyma platforms in Algeria. *Journal of North African Economies, 19(32)*, 71–90.

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2007). Finance, inequality, and the poor. *Journal of Economic Growth, 12(1)*, 27-49.

Benhamouda, F., & Cherif, S. (2022). The effect of banking financial inclusion on Algeria's economic growth. *Algerian Journal of Economic Development, 9(1)*, 101–118.

Burgess, R., & Pande, R. (2005). Do rural banks matter? Evidence from the Indian social banking experiment. *American Economic Review, 95(3)*, 780-795.

Carpena, F., Cole, S., Shapiro, J., & Zia, B. (2011). Financial literacy and the demand for financial services: Evidence from India. *World Bank Policy Research Working Paper No. 5577.*

Cull, R., Ehrbeck, T., & Holle, N. (2014). *Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence.* CGAP Focus Note.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.* World Bank.

Dib, H. (2024). The impact of financial inclusion on economic growth in Algeria. *Globalization and Business, (18)*, 11–20.

Edmond, L., & Anderson, M. (2017). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Africa: A Case Study Using the ARDL Mode. *African Journal of Economic Policy, 24(2)*, 134–150.

Farouk, M., & Al-Jaber, S. (2021). Financial Inclusion and Economic Growth in the GCC Countries: An ARDL Model Analysis. *Gulf Economic Journal, 18(2)*, 89–105.

FBS, .. (2014). *The Role of Financial Inclusion in Promoting Financial Stability and Economic Growth. Financial Stability Board.* FBS.

FRED, .. (2025). *Percent of adults (age 15+) with a bank account in Algeria, 2020–2021*. Federal Reserve Economic Data. Retrieved Month Day, Year, from FRED database.

Ghani, F., & Gandhi, R. (2016). Analyzing the Relationship between Financial Inclusion and Economic Growth Using the ARDL Model in India. *Journal of Economic Studies, 45(3)*, 210–225.

GIE Monétique, (2024). Report on mobile payment transactions in Algeria: first half 2024. *Algeria Invest*.

GSMA, .. (2020). *The Mobile Economy 2020. GSMA Intelligence.*

Khodheir, L., & Ouguenoun, H. (2021). Crowdfunding as an alternative financing solution for SMEs in Algeria. *Dirassat Journal Economic Issue, 12(2)*, 426.

King, R., & Levine, R. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The Quarterly Journal of Economics, 108(3)*, 717-737.

Klapper, L., Lusardi, A., & Oudheusden, P. (2016). *Financial literacy around the world.* World Bank Working Pape.

Mehrotra, N., Puhazhendhi, V., Nair, G., & Sahoo, B. (2009). Financial inclusion. *An overview (Occasional Paper No. 48). National Bank for Agriculture and Rural Development (NABARD)*.

OECD, .. (2012). *The OECD/INFE International Survey of Adult Financial Literacy Competencies.* OECD.

Rajan, A. (2009). Inclusive growth and financial inclusion. *In K. Basu & R. Kanbur (Eds.), Arguments for a better world: Essays in honor of Amartya Sen Vol. 2. Oxford University Press*, 167-173.

Rakhrour, Y., & Benilles, B. (2021). L'inclusion financière : un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie. *Les Cahiers du MECAS, 17(1)*, 298–315.

Sabah, S., & Bentayeb, H. (2021). Le crowdfunding : un outil de financement pour les startups en Algérie. *Études Économiques, 21(2)*, 455.

Smith, J., & Williams, R. (2020). The Role of Financial Inclusion in Promoting Economic Growth in the Middle East and North Africa: An ARDL Approach. *Middle East Economic Review, 32(1)*, 45–62.

World Bank, .. (2018). *Financial Inclusion and Economic Development in the MENA Region.* World Bank Report.

World Bank, W. (2014). *Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World.* World Bank.

Young, S., & Kim, J. (2013). Financial Inclusion and Economic Growth in Developing Countries. *Journal of Development Economics*.

Zenasni, S., & Kitouni, I. (2024). Promoting financial inclusion for growth and development in Algeria: Empirical analysis. *Review MECAS, 20(1)*, 146–160.